خلال ندوة افتراضية نظمتها الوزارة

الشريعان: أسواق النفط أصبحت هشة في التعامل مع الصدمات الاقتصادية العالمية

■ الكويت تحتاج للاستثمار النفطي في الأسواق الناشئة الواعدة كإفريقيا من خلال إنشاء مصافي تكرير ومصانع للبتروكيماويات

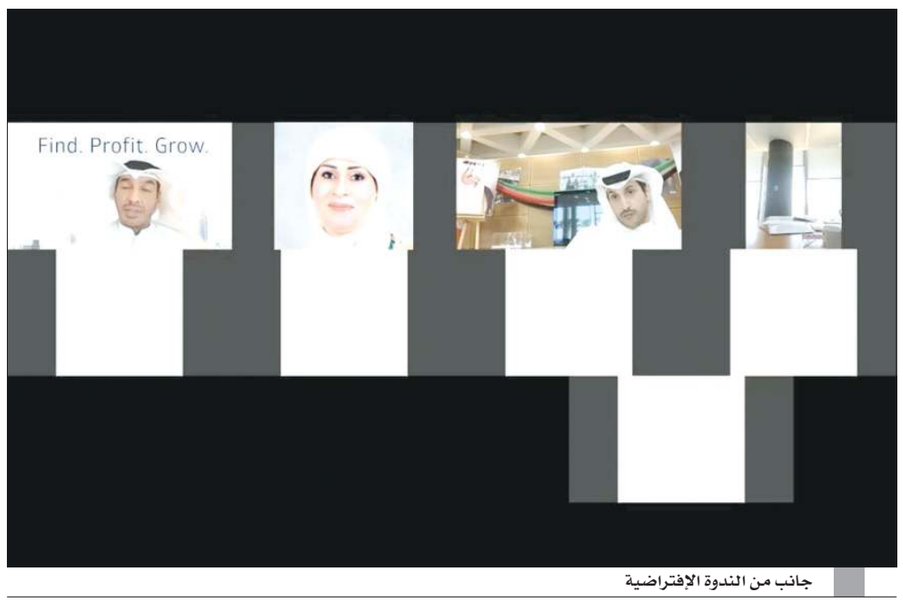

جانب من الندوة الإفتراضية

■ فلسفة الإدارة في القطاع النفطي لابد أن تتحول إلى فكر القطاع الخاص الهادف إلى تحقيق الربحية وليس الإيرادات فقط

■ قيمة النفط تنخفض كمصدر للطاقة ولكن الدراسات تؤكد ان صناعة البتروكيمياويات بديل اقتصادي ناجح

■ تماضر الصباح : نثمن دور الكويت ودول الخليج داخل «أوبك» وحلفائها من الخارج في هذه المرحلة الحساسة لاستقرار أسعار النفط وتوازن السوق

قال دكتور الاقتصاد في كلية العلوم الإدارية بجامعة الكويت أنور الشريعان ان الكويت ينبغي أن تتجه إلى الاستثمار النفطي في الأسواق الناشئة الواعدة كأفريقيا من خلال إنشاء مصافي تكرير ومصانع للبتروكيماويات تعمل على تعظيم دخل الدولة، وأن لا نعتمد بشكل كامل على بيع النفط الخام الذي يتعرض لصدمات حادة في الأسعار وكان أخرها العام الحالي منذ بدء تفشي جائحة فيروس كورونا وانخفاض الطلب.

وذكر الشريعان خلال ندوة افتراضية نظمتها وزارة النفط أمس عبر تطبيق زووم بعنوان» أثر جائحة كورونا على أسعار البترول وأسعار الوقود في دول مجلس التعاون الخليجي»، أن فلسفة الادارة في القطاع النفطي لابد أن تتحول إلى فكر القطاع الخاص الذي يهدف إلى تحقيق الربحية وليس تحقيق الإيرادات فقط، مشيرا إلى أن القطاع النفطي في الكويت يعامل على أنه قطاع خاص ولكنه في الحقيقة يعامل كقطاع عام.

وفي سؤال حول توقعات أسعار النفط خلال المرحلة المقبلة قال الشريعان بأن اثار أزمة كورونا أصبحت واضحة والتعامل معها بات واقعاً، مع استبعاد ان تلجأ أي دولة في العالم إلى الإغلاق الكامل مرة أخرى وذلك لأسباب عديدة منها عدم قدرة الاقتصاد العالمي على تحمل صدمة اقتصادية اخرى قد تعصف بالعديد من الاقتصادات الدولية الكبرى، ولكن يبقى السؤال الأهم هو متى سينتعش قطاع الطيران والسياحة في العالم لأن تلك الصناعة مرتبط بها أمور عديدة ويتوقف مستقبلها على ضرورة وجود لقاح ضد فيروس كورونا.

وأضاف الشريعان:» للأسف بعد لجوء العديد من الدول الكبرى الى فتح اقتصاداتها مؤخرا وجدنا عزوف عن المحلات والمطاعم واصبحت فارغة وهذا الامر سيؤدى الى انخفاض الطلب لمدة 6 أشهر».

وذكر ان الخطر الاكبر الذي يواجه أسعار النفط حاليا ليست أزمة كورونا وإنما تقلبات أسعار النفط المرتبطة بالخلافات السياسية بين الدول المنتجة الكبرى وهي التي تدفع الأسعار إلى الانخفاض بشدة وبعد الاتفاق في منظمة الدول المصدرة للنفط «أوبك» نجد أن الاسعار تصعد ببطء شديد.

وقال إن أسواق النفط أصبحت هشة في التعامل مع الصدمات الاقتصادية العالمية، وفي حال لجوء أي دولة كبرى إلى رفع الانتاج فإن الاسعار ستعود إلى مستويات متدنية وندخل في حرب أسعار من جديد، لذا يجب على الكويت التعامل مع أسوأ السيناريوهات لأسعار النفط، متوقعا ان تدور الاسعار في فلك 50 دولارا للبرميل اذا لم يحدث أي صدمة سياسية تؤثر على الأسعار.

وطالب الشريعان بضرورة إعادة تسعير سعر برميل النفط في ميزانية الكويت للسنة المالية الحالية 2021/2020 إلى مستوى 40 دولار للبرميل، متوقعاً ان يستمر عجز ميزانية الكويت لسنوات في ظل الأسعار المتدنية ويجب أن تتجه الدولة إلى الاقتراض نظرا لانخفاض تكلفته على الدولة مقارنة بتسييل الأصول في صندوق الاحتياطي العام.

وفي سؤال حول النموذج الاقتصادي الناجح الذي يمكن أن تدار به مؤسسة البترول الكويتية وشركاتها التابعة في ظل الدعوات لإعادة هيكلة القطاع النفطي ودمج شركات القطاع قال الشريعان أنه ضد فكرة نقل تجارب سابقة إلى الكويت، مهما كانت تلك التجارب ناجحة خليجياً، وذلك نظرا لطبيعة وخصوصية الكويت في إدارة القطاع النفطي، ولكن يجب التشديد على ضرورة إدارة القطاع النفطي بطريقة تجارية تهدف إلى تحقيق الربح ولكن بعقلية حكومية، ويصبح المعيار الاساسي هو تحقيق أعلى ربح وفائدة للدولة، وبالتالي يتم العمل على منع التضخم في الهيكل الإداري للشركات وخفض التوظيف العشوائي وبالتالي يتم الوصول إلى خفض التكاليف بشكل كبير.

وحول مستقبل صناعة البتروكيماويات في الكويت ذكر الشريعان أن قيمة النفط تنخفض كمصدر للطاقة ولكن العديد من الدراسات أكدت إن صناعة البتروكيمياويات عبارة عن بديل اقتصادي ناجح، وإن الكويت ينبغي أن تركز تماما على جميع القطاعات الصناعية المستحدثة، مشيرا إلى أن هذه الصناعة رافد من روافد الاقتصاد التي يجب أن نتوسع فيها حيث إن لها سوقا كبيرا وضخما في العالم.

وذكر ان الكويت عليها انشاء مشاريع للمصافي والبتروكيماويات في الخارج وليس في الداخل فقط وان يتم التوجه الى الأسواق الناشئة البكر مثل العديد من الدول الافريقية.

من جانبها، قالت مديرة العلاقات العامة والإعلام في وزارة النفط الشيخة تماضر خالد الاحمد الصباح أن تنظيم وزارة النفط للندوة الافتراضية عن أثر جائحة كورونا على أسعار النفط والوقود في دول الخليج العربي، تعتبر الأولى من نوعها التي تنظمها الوزارة وفق آلية الحوار المباشر عن بعد باستخدام منصات التواصل الرقمي الحديثة، وذلك ضمن سلسلة فعاليات متخصصة ستنفذها الوزارة خلال الفترة المقبلة ، تشمل عدداً من الندوات والمحاضرات المتخصصة.

وذكرت الشيخة تماضر خالد الأحمد الصباح في مداخلة لها خلال الندوة، أن أهمية الندوة تأتي تجاوبا مع الظروف التي يمر بها العالم اليوم جراء انتشار وباء كورونا المستجد، والانعكاسات السلبية التي أثرت على أسعار النفط نتيجة انخفاض كميات الطلب نتيجة الإجراءات الصحية التي تفرضها كثير من دول العالم لاحتواء الفيروس مثل الإغلاقات وتقييد حركة المواطنين والسفر، والتوقف شبه التامّ في النشاط الاقتصادي.

وثمّنت الجهود التي تقوم بها دولة الكويت ودول الخليج العربي داخل منظمة الدول المصدرة للنفط «أوبك» وحلفاؤها من الخارج في هذه المرحلة الحساسة لاستقرار أسعار النفط وتوازن السوق.

تحتل المركز الـ 15 كأفضل بلد مستورد و الـ 18 كأفضل بلد مصدر

«الغرفة»: مصر تعتبر واحدة من أهم الشركاء التجاريين للكويت

■ السفير الأوكراني: نسعى جاهدين إلى تطوير العلاقات الثنائية واستغلال الفرص الاستثمارية المتوفرة في الكويت

جانب من زيارة السفير المصري

استقبل محمد جاسم الصقر – رئيس غرفة تجارة وصناعة الكويت، صباح أمس الثلاثاء الموافق 25 اغسطس 2020 بمبنى الغرفة، طارق القوني – سفير جمهورية مصر العربية لدى دولة الكويت، حيث حضر اللقاء رباح عبدالرحمن الرباح – مدير عام الغرفة.

رحب الصقر في بداية اللقاء بالسفير، حيث تطرق الى تاريخ العلاقات الإقتصادية المميزة بين الكويت وجمهورية مصر، مؤكداً أن البلدين الشقيقين يتمتعان بالعوامل اللازمة لتنمية التعاون التجاري والاستثماري، حيث أن الروابط الأخوية التي تجمع البلدين الشقيقين تحتم بذل مزيد من الجهود في سبيل تحقيق الاهداف الاقتصادية المرجوة، خاصةً وأن جمهورية مصر العربية تعد من أهم الشركاء التجاريين لدولة الكويت، إذ تحتل المركز ال15 كأفضل بلد مستورد والمركز ال18 كأفضل بلد مصدر. علاوة على وجود استثمارات كويتية استراتيجية في مصر، وفي ختام حديثه أكد السيد الرئيس أن الغرفة على اتم الإستعداد لتقديم كافة خدماتها للتوصل الى نتائج إيجابية بين البلدين الشقيقين.

من جانبه، أعرب السفير عن سعادته لزيارة الغرفة مثمناً جهودها الكبيرة في سبيل توطيد العلاقات بين البلدين الشقيقين، مؤكداً حرصه على تعميق العلاقات الاقتصادية والتجارية، بهدف ترسيخ وتعزيز وتنمية التعاون الاقتصادي والتجاري بين البلدين لما فيه تحقيق المصالح المتبادلة لقطاع الأعمال في الجانبين من خلال شراكات استراتيجية لفتح آفاق اقتصادية جديدة، كما أكد على حرصه للإستماع والتعرف على مرئيات القطاع الخاص الكويتي حول كيفية زيادة حجم الإستثمارات في المجالات التجارية والإقتصادية في الجمهورية.

وفي نهاية اللقاء، تقدم السفير بالشكر والامتنان لغرفة تجارة وصناعة الكويت على حفاوة الاستقبال وما تقدمه من خدمات لقطاع الأعمال، والدور الذي تلعبه في تحقيق الأهداف المشتركة بين الكويت وجمهورية مصر العربية.

الزيارة الأوكرانية

كما استقبل الصقر أيضا الدكتور أولكساندر بالانوتسا – سفير جمهورية أوكرانيا لدى الكويت، وقد حضر اللقاء رباح عبدالرحمن الرباح – مدير عام الغرفة.

يأتي هذا اللقاء بهدف مناقشة طبيعة التعاون الاقتصادي بين الكويت وأوكرانيا وبحث سبل إقامة مشروعات استثمارية مشتركة بين البلدين من خلال تعريف أصحاب الأعمال بالمناخ الاقتصادي في كلا البلدين وتشجيع إقامة الندوات للترويج للمنتجات الأوكرانية في دولة الكويت، على غرار المعرض الأوكراني الناجح الذي أقيم بمبنى الغرفة في شهر يناير من هذا العام بتنظيم من السفارة ضمن فعاليات الأسبوع الأوكراني بدولة الكويت، والذي سلط الضوء على الفرص الاستثمارية المتاحة بأوكرانيا والإمكانيات التي تتمتع بها. وقد أكد الصقر أن الغرفة تولي اهتماماً بالغاً بتوطيد العلاقات الاقتصادية المشتركة، كما أنها على تواصل مستمر مع نظرائها في أوكرانيا من غرف التجارة والصناعة، مشيراً إلى أن الغرفة مستعدة لتسخير كافة إمكاناتها بهدف تحقيق الأهداف الاقتصادية المشتركة.

وبدوره أكد السفير أن السفارة الأوكرانية تسعى جاهدة إلى تطوير العلاقات الثنائية بين البلدين على جميع الأصعدة والحث على استغلال الفرص الاستثمارية المتوفرة في بلاده، بالإضافة إلى بذل المساعي لتذليل المعوقات أمام المستثمرين وزيادة حركة التبادل التجاري وزيارات الوفود التجارية، مشيداً بالتعاون المميز مع غرفة تجارة وصناعة الكويت والسفارة لإقامة مختلف الفعاليات التي تعزز من العلاقة الاقتصادية بين البلدين الصديقين.

في نهاية اللقاء أعرب الضيف عن خالص شكره وتقديره للغرفة على حسن الاستقبال متمنياً أن يستمر هذا التعاون بما يخدم مصلحة الاقتصاد لكلا الطرفين.

مؤشرات البورصة تتزين بـ «الأخضر».. و«العام» يرتفع 46.7 نقطة

جلسة «خضراء» للبورصة

انهت بورصة الكويت تعاملاتها أمس الثلاثاء على ارتفاع مؤشر السوق العام 7ر46 نقطة ليبلغ مستوى 53ر5248 نقطة بنسبة صعود بلغت 90ر0 في المئة.

وتم تداول كمية اسهم بلغت 5ر268 مليون سهم تمت عبر 11135 صفقة نقدية بقيمة بلغت 6ر58 مليون دينار (نحو 205 مليون دولار).

وارتفع مؤشر السوق الرئيسي 3ر10 نقطة ليبلغ مستوى 11ر4144 نقطة بنسبة صعود بلغت 25ر0 في المئة من خلال كمية اسهم بلغت 7ر133 مليون سهم تمت عبر 4545 صفقة نقدية بقيمة 5ر8 مليون دينار (نحو 7ر29 مليون دولار). كما ارتفع مؤشر السوق الاول 6ر64 نقطة ليبلغ مستوى 17ر5806 نقطة بنسبة صعود بلغت 13ر1 في المئة من خلال كمية اسهم بلغت 7ر134 مليون سهم تمت عبر 6590 صفقة بقيمة 08ر50 مليون دينار (نحو 2ر175 مليون دولار).

في غضون ذلك ارتفع مؤشر (رئيسي 50) 4ر13 نقطة ليبلغ مستوى 12ر4154 نقطة بنسبة صعود بلغت 33ر0 في المئة من خلال كمية اسهم بلغت 6ر113 مليون سهم تمت عبر 3513 صفقة نقدية بقيمة 5ر7 مليون دينار (نحو 2ر26 مليون دولار).

وكانت الشركات الأكثر ارتفاعا هي (حيات كوم) و(سينما) و(الأنظمة) و(الخليجي) اما شركات (شمال الزور) و(أهلي متحد) و(أعيان) و(بتروجلف) فكانت الأكثر تداولا في حين كانت شركات (وطنية د ق) و(أسمنت خليج) و(سنرجي) و(فجيرة أ) الأكثر انخفاضا.

«التجارة» تطلق خدمة حجز المواعيد لتوثيق عقود تأسيس الشركات

أعلنت وزارة التجارة والصناعة الكويتية أمس الثلاثاء إطلاق خدمة حجز المواعيد لتوثيق عقود تأسيس الشركات عبر الموقع الإلكتروني لمركز الكويت للأعمال.

وقالت الوزارة في بيان صحفي إن أولى الخطوات الحجز تبدأ بالدخول إلى الموقع الإلكتروني للمركز ثم الضغط على (الخدمات والمعاملات) والانتقال منها إلى خدمات الشركات والمؤسسات والتراخيص.

وأضافت أن الخطوة الرابعة لتكملة الحجز هي الضغط على (الاستعلام عن طلب التأسيس) من قائمة (خدمة تأسيس الشركات) ثم إدخال الرقم المركزي لطلب التأسيس والرقم المدني.

وأوضحت الوزارة للمشتركين عند استيفاء موافقة الأدلة الجنائية سوف يظهر رابط حجز موعد لتوثيق العقد بعد ذلك يتم إدخال البيانات المطلوبة وتحديد مركز الخدمة واختيار الموعد بعدها سيظهر رقم الطلب مع الباركود.

ولفتت (التجارة والصناعة) إلى ضرورة حضور جميع الشركاء قبل الموعد المحدد بعشر دقائق.